الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.3/L.21
21 February 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة السادسة

جنيف، ١٨-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢

البند ٤ من جدول الأعمال

تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني في تدعيم تنمية المشاريع

مشروع التوصيات المتفق عليها

١- أحاطت اللجنة علما، في مداولاتها المتعلقة بتوفير التمويل العادي والإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بوثائق الأمانة المتاحة للنظر في إطار هذا البند[(١)].

---

(١) تقرير الأمانة المعنون "تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: إمكانية الحصول على التمويل العادي والإلكتروني" (TD/B/COM.3/43)؛ وتقرير اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تدعيم تنمية المشاريع (TD/B/COM.3/39-TD/B/COM.3/EM.13/3)؛ وورقتا معلومات أساسية معنونتان "الممارسات الفضلى في الابتكارات المالية من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" (UNCTAD/DITE/TEB/Misc.1)، و"التمويل الإلكتروني والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية" (UNCTAD/SITE/Misc.48).

٢- وتعترف اللجنة بأن النمو الاقتصادي المستدام يرتبط ارتباطا وثيقا بمعدل إنشاء المشاريع الذي يتوقف بدوره على ثقافة تنظيم المشاريع في كل بلد ومدى سهولة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتمويلها. وعلى الرغم من أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم توفر ما لا يقل عن ٦٠-٧٠ في المائة من مجموع فرص العمل فإن المؤسسات المالية تستصعب في أحيان كثيرة إقراضها لأسباب تتعلق مثلا بارتفاع درجة المجازفة وارتفاع تكاليف المعاملات. ويمكن أن تؤدي التدابير المناسبة في السياسة العامة دورا هاما في تحسين حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل.

٣- وتتيح خدمات التمويل الإلكتروني الناشئة على الصعد العالمية والإقليمية والمحلية فرصا جديدة للمشاريع في الاقتصادات النامية والانتقالية للدفع والقبض المباشرين، والاطلاع على قواعد البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت والمتعلقة بمخاطر الائتمان، والحصول على تمويل التجارة الإلكترونية، وتأمين الائتمان الإلكتروني، والحصول في نهاية الأمر على رؤوس أموال أطول أجلا بسرعة أكبر وتكلفة أقل. إلا أن بلوغ هذه المرحلة يتطلب من الأغلبية الساحقة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية أن تحسن تحسينا كبيرا قدرتها على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ولا سيما الإنترنت، فضلا عن حل مسألتين متصلتين بذلك هما مسألتا الثقة والمعرفة اللازمتان لممارسة التجارة الإلكترونية والتمويل الإلكتروني.

٤- وعلى هذا الأساس، تقدم اللجنة التوصيات التالية داعية المجتمع الدولي، بما في ذلك الأونكتاد، إلى مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا لدى تنفيذها.

توصيات على الصعيد الوطني

٥- تشجع الحكومات على إنشاء إطار قانوني وتنظيمي يسهل تطوير التمويل العادي والإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك الهياكل الأساسية مثل مكاتب الائتمان وغيرها من خدمات المعلومات ذات الصلة.

٦- تحث الحكومات، والمصارف المركزية عند اللزوم، على تشجيع المصارف التجارية على الكشف عن تكوين حوافظ قروضها بحسب حجم المشروع التجاري ونوع الزبون.

٧- تشجع الحكومات على تحسين موثوقية المعلومات المالية المقدمة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم باعتماد اشتراطات للمحاسبة والإبلاغ سهلة الاستخدام.

٨- تشجع الحكومات على دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوفير رؤوس أموال المجازفة والاستثمار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على نحو يضمن فرصا متساوية لجميع الأطراف المشتركة في السوق. وفي حالة أقل البلدان نموا، ينبغي أن تكون لهذه الأموال الاستثمارية آجال وفترات تسديد أطول بسبب تحسين تقاسم المخاطر بين الشركاء.

٩- تشجع الحكومات أيضا على ضمان بلوغ المؤسسات المالية المحلية شريحة منظمات المشاريع اللاتي يفتقرن إلى الخدمات بطرائق منها توفير خطوط ائتمان خاصة لمنظمات المشاريع.

١٠- يشجع القطاعان العام والخاص على تعزيز التمويل الإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق ضمان الحياد التكنولوجي للوائح المالية وعن طريق تهيئة بيئة مؤسسية داعمة تيسر الدفع الإلكتروني، والأنشطة المصرفية بالإنترنت، والمعلومات عن الائتمان الإلكتروني، وتمويل التجارة الإلكترونية، وتأمين الائتمان الإلكتروني، وغير ذلك من سبل التمويل المباشر للمشاريع التجارية.

توصيات للمجتمع الدولي

١١- يحث المجتمع الدولي على النظر في مبادلة الديون، في إطار ميزانيات المساعدة الحالية، كوسيلة إلى تعزيز المؤسسات المالية المحلية عن طريق تزويدها بالتمويل المتوسط والطويل الأجل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالعملة المحلية. ويمكن أيضا استخدام مبادلة الديون لتوفير خدمات تطوير الأعمال التجارية، بما في ذلك تحسين الموارد البشرية. وبذلك يمكن أن تساهم مبادلة الديون مساهمة كبيرة في تنمية الأسواق المالية المحلية وخدمات تطوير الأعمال التجارية.

١٢- تشجع المنظمات الدولية المختصة على نشر المعلومات عن الابتكارات المالية وعلى بناء القدرات في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية من أجل تدريب موظفي المصارف التجارية على الارتقاء بخدمة المشاريع الصغيرة المتوسطة الحجم عن طريق تحسين وضع السياسات الائتمانية، وإدارة المخاطر، ونظم المعلومات والإدارة الخاصة بالائتمان، والتسويق والتوزيع الفعالين.

١٣- يشجع المجتمع الدولي على مساندة جهود البلدان النامية في مجال تطوير الهياكل الأساسية اللازمة للتمويل الإلكتروني، بما في ذلك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعلى تعزيز اعتماد التمويل الإلكتروني، عن طريق التدريب والتمويل المشترك وإقامة شراكات شتى مختلف الشراكات بين مقدمي الخدمات المالية المحليين والدوليين.

١٤- يشجع المجتمع الدولي، على ضوء الدور الهام الذي يؤديه برنامج إمبريتيك في مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحصول على المزيد من التمويل، على النظر في توفير التمويل بغية تعزيز برنامج إمبريتيك والتنفيذ الكامل للتوصيات التي قدمها مجلس التجارة والتنمية.

توصيات للأونكتاد

١٥- ينبغي للأونكتاد ما يلي:

(أ) القيام، عن طريق فريق خبرائه الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، بإتمام عمله المتعلق بتوفير إطار محاسبة سهل الاستخدام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يتيح لها إعداد معلومات مالية وتجارية شفافة وموثوق بها وموحدة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة في أسرع وقت ممكن؛

(ب) تعزيز برامجه الخاصة بالتعاون التقني في مجال تنظيم المشاريع، بما في ذلك بالتعاون مع مركز التجارة الدولية عند الاقتضاء، بغية تحسين الجدارة الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق ربط الخدمات التي يقدمها في مجال تطوير الأعمال التجارية بالخدمات المالية، وذلك من خلال إقامة شراكات بين البرامج الوطنية، مثل برنامج إمبريتيك، والمصارف؛

(ج) رصد استحداث منتجات جديدة وآليات مالية مبتكرة متصلة ببرنامج إمبريتيك بحيث يستطيع جميع المشاركين الحصول عليها بسهولة أكبر، بما في ذلك الأموال الاستثمارية المسؤولة بيئيا واجتماعيا؛

(د) مواصلة عمله المتعلق بالروابط التجارية، بما في ذلك التعاون بين المؤسسات والشراكات، باعتبار ذلك واحدا من أنجع السبل للحصول على التمويل والتكنولوجيا والمهارات والنفاذ إلى الأسواق؛

(ه) إدماج جوانب التمويل الإلكتروني والتجارة الإلكترونية المتصلة اتصالا وثيقا باحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أنشطته الخاصة بالتعاون التقني وضمان التنسيق والتضافر بين المنظمات الدولية العاملة في هذا الميدان؛

(و) إقامة محافل منتظمة، بما في ذلك حلقات دراسية وتدريبية على الصعيد الإقليمي، لتوعية الحكومات والمصارف المركزية ومقدمي الخدمات المالية وقطاع الشركات في البلدان النامية والانتقالية بمزايا التمويل الإلكتروني على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية؛

(ز) تشجيع الحكومات والمصارف المركزية والمؤسسات المالية على توفير المعلومات عن التمويل الإلكتروني لأغراض التحليل والمداولات الحكومية الدولية والتعاون التقني.

- - - - -